اكره على الاقرار بطلاق زوجته فاقر لم يفرق بينه وبين زوجته كما قاله المتولي وغيره لان الظاهر انه كاذب في اقراره او بطلاق زوجة المكره بالكسر فاقر لم يتعلق باقراره شيء وهل يكون اقرارا من جهة المكره وجهان بناء على ما اذا وكله لتقرير عنه قاله القاضي ولو ادعى انه طلق صبيا او مجنونا صدق بيمينه ان امكن الصبي وعهد المجنون او وجدت صورته وان قالت لا شيء بر او ونا يا صدق بيمينه ان امكن كما قاله الرياني واقره الرافعي لكن نظر فيه في الروضة ووجه النظر بعضهم بانه لاعلامة على النوم بخلاف الصبي وبعضهم بما صرح به في الايمان من ان مدعي عدم قصد الطلاق او العتاق لا يصدق ظاهرا لتعلق حق الغير بهما او مكرها صدق بيمينه ان وجدت قرينة كحبس وان اكثرت ومحل ما ذكره في المجنون اذا لم يعتد بجنونه فان جن بغير فعل منه او بفعل لا تعدي فيه كان شرب دواء مجننا مسهلا التداوي اما اذا تعدي به كان شرب دواء مجننا بلا حاجة فيقع طلاقه تغليظا عليه وكالمنام بل اولى المغمى عليه ومن سكر بلا تعد كان اكره على شربه او لم يعلم انه مسكر بخلاف من سكر بتعد فيقع طلاقه ولو بالكناية خلافا لابن الرفعة كما تقدم ولو طلق ثم قال كنت مغمى علي فكما لو قال كنت مكرها او طلق السكران ثم قال انما شربت المسكر مكرها او لم اعلم انما شربته مسكرا صدق بيمينه قاله الروياني ولعله اذا وجدت قرينة الاكراه وبحث الاذرعي وجوب استفساره فان ذكر ما يحصل به الاكراه والا تقضى عليه بالوقوع **فصل** في الرجعة بفتح الراء وكسرها وهي لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح في العدة من طلاق غير بائن

واذا طلق

واذا طلق الحر بدليل قوله الاتي او اثنتين بنفسه او نائبه وطلاقه طلاق الحاكم لا يكون الا واحدة كما سيأتي امرأته المدخول بها ولو في الدبر او استدخلت ماءه كما يشعر به ذلك فيما لم تنقض عدتها واحدة او اثنتين بلا عوض بدليل ما تقدم في الخلع فلو اذا كان اهلا للنكاح بنفسه ولو في الجملة راجعتها وان كان شرط عدمها او قال اسقطت حق الرجعة بلفظ ولو بالعجمية وان احسن العربية صريح كراجعتك او ارجعتك او رجعتك وان لم يقل الي او الي نكاحي او قال راجعتك للشرف او نحوه مما لم يقصد بالرجعة ذلك وكانت رجعة او من رجعته او من رجعتك مسترجعة كما صرح به المتولي خلافا لاشتراط الاذرعي النية في ذلك ونحو رددتك ان قيد بقوله الي او الي نكاحي خلافا لقول ابن الرفعة ان المشهور عدم اشتراطه او كناية كنت زوجتي او رفعت التحريم او اخترتك او اعدت ذلك وكالكناية ولا بد في الجميع كما صرح به الماوردي وغيره من الاضافة الى ضمير او ظاهر كراجعتها او هذه او فلانة ويصفها بما يميزها فلو ترك الاضافة كان لغوا لكن لو التمست منه الرجعة قال الاذرعي احتمل الصحة ولا تحصل بغير اللفظ كالوطء ومقدماته بعم لو صدر ذلك من كافر واعتقد رجعته ثم اسلم او تراضوا عليها اقرناهم وخرج بالطلاق فسخ النكاح وانفساخه وبالمدخول بها وبالمستدخلة غيرها وبالواحدة وبالاثنتين فظرف الواحدة في الرقيق الثلاث في الاول والاثنتان في الثاني وبلا عوض الطلاق بعوض وباهل النكاح غيره كالمرتد والمكره والصبي والمجنون فلا مراجعة في شيء من ذلك ودخل في الاهل السكران اي المتعدي بسكره والعبد والسفيه فلهما المراجعة ولو بلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)